

كشف تقرير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا) أن 656 فلسطينياً، من بينهم 351 طفلاً، فقدوا منازلهم في النصف الأول من هذا العام، وهو ما يمثل خمسة أمثال العدد عن الفترة المماثلة من العام الماضي، موضحاً أن ثلث هؤلاء الأشخاص قد هجر خلال هذا الشهر لوحده.

وأضاف تقرير وزعه المركز الإعلامي للأمم المتحدة بالقاهرة اليوم السبت "أن 342 مبنى يمتلكها الفلسطينيون ومن بينهم 125 مبنى سكنياً و02 بئراً لتجميع مياه الأمطار هدمت على يد السلطات الإسرائيلية في النصف الأول من هذا العام"، مشيراً إلى وجود نحو 3 آلاف أمر معلق بالهدم، من بينها 18 أمراً ضد المدارس. وأفاد بأن المنطقة المخصصة لتوسيع المستوطنات الواقعة في المنطقة "ج" وعددها 135 أكثر بتسع مرات من المناطق المقال عليها البناء (منطقة بتسليم) ويعيش في المنطقة "ج" حالياً ما يقرب من 300 ألف مستوطن، موضحاً أنه لم يتم التخطيط سوى واحد في المائة من أراضي المنطقة "ج" للتطوير الفلسطيني على يد الإدارة المدنية الإسرائيلية.

وأشار إلى أن مستوى استهلاك المياه في المجتمعات التي تفتقر إلى شبكات المياه انحدر إلى 20 لتراً يومياً، أي خمس ما توصى به منظمة الصحة العالمية، مؤكداً أن المجتمعات التي تعتمد على مياه الصهاريج تدفع ما يزيد على 400% زيادة على كل لتر مياه بالمقارنة بالأسر المتصلة بشبكات المياه.

وذكر تقرير (أوتشا) أن نحو 150 ألف فلسطيني يعيشون في المنطقة "ج" من بينهم 27 ألفاً و005 فلسطيني من سكان البدو وغيرهم من الرعاة، وتعاني 55% من المجتمعات البدوية من انعدام الأمن الغذائي، مشيراً إلى أن المنطقة "ج" تزيد على 60% من الضفة الغربية، حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على الأمن والتخطيط وتقسيم الأراضي.

وأفاد بأن 70% من أراضي المنطقة "ج" يحظر عليها البناء الفلسطيني و92% تخضع لقيود صارمة، موضحاً أن غالبية المنطقة "ج" مخصصة كمناطق عسكرية ومناطق توسيع المستوطنات الإسرائيلية، مما قيد المساحات المحددة للسكن وفرص تطوير المجتمعات الفلسطينية على نحو خطير.

ولفت التقرير إلى أنه على الرغم من أن حصول الفلسطينيين على رخص للبناء يعد شبه مستحيل إلا أن المستوطنات الإسرائيلية تحظى بمعاملة خاصة من حيث توزيع المياه والأراضي والمصادقة على مشروعات التطوير والقوانين المتعلقة بذلك، مضيفاً "أن عمليات الهدم هذا العام استهدفت المجتمعات الرعوية والقروية الفقيرة والذين لا يمتلكون إلا الاحتياجات الأساسية بدون البنية التحتية وبخدمات ضئيلة جداً".

وأشار إلى أن عمليات الهدم قد زادت أيضاً من اعتماد هذه العائلات على المساعدات الإنسانية وما يتبعها من آثار سلبية على الجوانب النفسية والاجتماعية خصوصاً على الأطفال.

وأوضح أن العائلات في بعض المجتمعات أجبرت على الهجرة كنتيجة للسياسات الإسرائيلية المتبعة في المنطقة "ج"، وقد ذكرت 10 مجتمعات من أصل 13 من المجتمعات التي تمت زيارتها مؤخراً أن العائلات تغادر نتيجة للسياسات والممارسات المتبعة هناك مما يصعب على السكان الحصول على احتياجاتهم الأساسية أو استمرارية بقائهم على الأرض، مشيراً إلى أن معظم عمليات الهدم أثرت سلباً على مصادر دخل ومستوى المعيشية لحوالي ألف و003 شخص